ورشة العمل الوطنية للممارسين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية
في الجامعة الأميركية في بيروت

26-27 سبتمبر 2017

مسودة الورقة المفاهيمية

أجندة 2030 للتنمية المستدامة:

في أيلول/سبتمبر 2015، تم اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، التي تحتوي على 17 هدفاً و169 غاية. وقد تميّزت المرحلة التحضيرية لمسار جدول الأعمال بشموليتها، على عكس مسار خطة التنمية السابقة والتي عرفت بالأهداف الإنمائية للألفية. لكن ضمان وجود جدول أعمال تحويلي وعدم تجاهل أحد، كما أقرت أجندة 2030، سيكون بمثابة الاختبار الحقيقي لإنجاح الخطة. وفي هذا الصدد، فإن فعالية التنفيذ والرصد والتقييم هي أمر أساسي وتشكّل تحدياً حقيقياً، وعلى هذا المسار أن يشمل جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وفقاً لمبدأ المساءلة المتبادلة.

قبل اعتماد جدول أعمال عام 2030، قامت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، باعتبارها منظمة إقليمية، بتمكين قيام منصات تبادل إقليمية لصياغة توصيات المجتمع المدني لجدول الأعمال ودعم مناصرة المجتمع المدني من أجل وضع جدول أعمال قائم على الحقوق..وفي هذا الصدد، قامت الشبكة بتنظيم عدد من أنشطة تنمية القدرات وتأمين الموارد المتعلقة بالمساءلة المتبادلة، مع التركيز على الأدوار المختلفة للجهات الفاعلة وفق أجندة 2030. بالإضافة إلى ذلك، بدءًا من اعتماد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، شاركت الشبكة في الرصد الفعال وساهمت مع أعضائها وشركائها في الاستعراضات الوطنية كجزء من مجموعة التفكير، وهي مبادرة رصد جديدة لأجندة 2030. وتنفذ الشبكة حالياً مشروعاً بعنوان "تعميم أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال المجتمع المدني العربي".

وفي إطار هذا المشروع، تعد الشبكة دليلاً لأهداف التنمية المستدامة يهدف إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني في جدول الأعمال. ويرى الدليل تكاملاً بين جدول الأعمال والأهداف، ويتبع نهجاً شاملاً للأهداف وتنفيذها من أجل تحديد التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة على نحو فعال. كما يقدّم التقرير قراءة نقدية لأجندة 2030 لإبراز هواجس

ورشة العمل الوطنية للممارسين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية
في الجامعة الأميركية في بيروت

26-27 سبتمبر 2017

مسودة الورقة المفاهيمية

المجتمع المدني حول الخطة وتنفيذها. ويركز الدليل على أهداف محددة لإبراز التحديات النظامية والهيكلية للتنمية المستدامة، ويتضمن توصيات تتعلق بالسياسة العامة، ويشير الدليل إلى أهداف أخرى أيضاً.

لبنان يقدم تقريره الوطني الطوعي 2018

تشجع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدول على "إجراء استعراضات منتظمة وشاملة تقودها وتنتجها الدولة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني" وذلك كجزء من آليات المتابعة والاستعراض، وتستخدم هذه الاستعراضات الوطنية كأساس للاستعراضات المنتظمة التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز من كل عام في نيويورك، والذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما هو منصوص عليه في الفقرة 84 من خطة عام 2030، فإن الاستعراضات المنتظمة التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينبغي أن تكون طوعية، تقودها الدول، تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وأن تشرك أصحاب المصلحة المتعددين.

واعتبارا من آب / أغسطس 2017، أشار 44 بلدا رسميا إلى اعتزامهم تقديم استعراض وطني طوعي في اجتماع تموز / يوليه 2018 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومن بين هذه الدول، تطوعت 5 دول عربية لتقديم التقرير ولبنان واحد منهم. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون جميع الجهات الفاعلة في التنمية على استعداد للمشاركة في هذه العملية.

ورشة العمل الوطنية للممارسين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ورشة العمل الوطنية للممارسين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية
في الجامعة الأميركية في بيروت

26-27 سبتمبر 2017

مسودة الورقة المفاهيمية

في هذا السياق، تنظم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل وطنية للممارسين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تستغرق يومين لوضع الصيغة النهائية للدليل، تجمع الجهات الرئيسية المعنية بالتنمية من أجل مناقشة أهم النتائج والتوصيات الواردة في الدليل، وتوضيح عملية تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة في لبنان.

وستوفر ورشة العمل فرصة للمشاركين للتداول في تقرير لبنان الطوعي لعام 2018 وللتشاور حول امكانية مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في هذه العملية وادوارها المرتقبة في هذه العملية.